من تراب الطريق ! (٧١٠)

نوروضياء (*) في صفحات الماضى (١)

وجدتنى هذه الأيام من يونيو ٢٠١٤ ، وأنا أسترجع ما مَرَّ بنا ، أمس وقبل الأمس ، وما نرنو إليه خلاصًا مما صرنا عليه ، وأملاً فى مستقبل يعيد سفينة الوطن إلى مسارٍ صحيح ، وجدتنى أعيد قراءة نهضة مصر الحديثة التى نهض عليها ـ من قرنين ـ حاكم من أصل غير مصرى ، هو الألبانى التركى محمد على باعث مصر الحديثة ، وشيخ معمم هو رفاعة الطهطاوى ، أعطى من جلاء البصيرة ومن الهمة المحمودة ، ما استوعب به ما أتيح له الإطلال عليه فى باريس ، وطفق به وبغيره مما حباه الله به ، يقود تيارًا تنويريًّا إصلاحيًّا يضع به مصر فى قلب العصر الذى تخلفت طويلاً عنه !

من حق الدكتور محمد كامل ضاهر ، الكاتب والمفكر والسفير اللبنانى السابق ، وصاحب العطاء العريض ، أن أسجل ابتداءً أن كتابه عن صراع التيارات فى الفكر العربى الحديث والمعاصر ، كان المحرك الذى شدنى وأمدنى بمعين كدنا ننساه عن هذا الإنجاز الفذ الذى حققه محمد على ما بين سنة ١٨٠٥ وسنة ١٨٤٩ ، ولباه فيه ، وساعد عليه ، عن إيمان وإخلاص ، وجدارة واستحقاق ، رفاعة الطهطاوى ، الشيخ المعمم الذى لم ينسلخ من دينه ، ولكنه فهم روحه ، وأطل على الحضارة القائمة فى العالم من حوله ،

(*) المال من ٢٠١٤/٨/٢٦

فسخر حياته لشد مصر والمصريين إليها ، ومنها إلى العالم العربى الذى كانت مصر على الدوام فى القلب منه ، وصاحبة التأثير العريض فيه .

إصلاح القطاع الزراعى

كان طموح محمد على تنفيذ مشروع سياسى ضخم ، مركزه مصر ، فى إطار أقطار عربية لها خصائصها اللغوية والتاريخية والثقافية ، وذات الشخصية المتميزة عن العثمانيين رغم وحدة الديانة ، ووجد محمد على حافزه ورؤاه ، فيما ألفى عليه تنظيم جيش نابليون والبعثة العلمية التى رافقته فى حملته على مصر ، فبدأ هذا الحاكم - غير المصرى الأصل - بإصلاح القطاع الزراعى ، فألغى نظام الالتزام صاحب السمعة السيئة ، والآثار الأسوأ ، والإقطاع المملوكى بعد أن خلص مصر من وطأة المماليك، ووزع الأرض على الفلاحين ، وعين مفتشين لحثهم على زراعتها وعدم إهمالها ، مبديًا أننا ندين برفاهيتنا للفلاح .

وجه محمد على عناية خاصة بمحاصيل معينة ، كالقطن والأرز والنيلة وبعض المحاصيل الأخرى ، ملتفتًا إلى صلاحية بعضها للتصدير ، وأدخل نوعًا جديدًا من القطن استنبته الخبير الفرنسى « جوميل « Jumel »، والذى نال شهرة واسعة فى أسواق القطن العالمية ، كما نفذ بمساعدة أتباع « سان سيمون » الفرنسيين ، برامج واسعة لأعمال الرى الدائم ، كان أهمها بناء « القناطر الخيرية » على فرعى دمياط ورشيد بنهر النيل ، مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضى المزروعة من مليونى فدان سنة ١٨٢١ ، إلى ٣.١ مليون فدان عام ١٨٣٣ ، وخلال الأعوام من ١٨٠٩ حتى ١٨١٥ ، ملّك الدولة

أراضى الأوقاف (الرزق) ، وتكفلت الدولة بصيانة المساجد ومرتبات رجال الدين . كما اعتنى هذا الحاكم الرشيد ، بوضع الإنتاج الزراعى تحت إشراف الدولة كغيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى ، فكانت الحكومة تشترى ثم تبيع المحاصيل ، وللتنسيق وضمان عدم إرهاق الأراضى بالمزروعات التى ترهقها ، ولتنظيم توفير المياه للمحاصيل ـ كالأرز ـ التى تحتاج إلى رى وفير ، عنيت الحكومة بأن تحدد للفلاحين ـ كل عام ـ مساحة ونوعية ما سوف يزرعونه من الأراضى ، وما سوف يبيعونه منها للحكومة .

إنشاء جيش وطنى حديث

لا شك أن التحولات الزراعية العميقة ، كان لها مردود اقتصادى وفير، على الفلاح ، وعلى الدولة ، ومهد ذلك الطريق لإنشاء جيش وطنى حديث ، بدأ محمد على نواته الأولى بعسكريين من الألبان والأتراك والجراكسة والمماليك ، ثم شرع فى تجنيد الفلاحين المصريين بعد الانتهاء ـ سنة ١٨١٨ ـ من الحملة ضد الوهابيين ، وبفضل هؤلاء الفلاحين ، حقق محمد على ونجله إبراهيم باشا ، انتصارات باهرة فى سوريا .

بدأ تدريب هذا الجيش الوطنى ، بضباط فرنسيين وإيطاليين بروسيين وإسبان ، ولعب الضابط الفرنسى جوزيف سيف ، الذى تسمى بعد إسلامه بلقب « سليمان باشا الفرنساوى » ، وكان تمثاله يحتل ـ عرفانًا بفضله ـ ميدان طلعت حرب الحالى ، فقد أدى هذا الرجل الذى أسلم دورًا بارزًا فى إنشاء جيش مصر الوطنى . وأنشأ محمد على المدارس الحربية المتخصصة لإعداد وتخريج الكوادر اللازمة لأسلحة الجيش المختلفة ، كمدرسة المشاة ،

ومدرسة الخيالة (المدرعات فيما بعد) ، ومدرسة المدفعية، والمدرسة العسكرية العليا والتى كانت برامجها مطابقة لبرامج مدرسة « سان سير » الفرنسية الشهيرة ، وفى عام ١٨٢٥ أنشئت أكاديمية الأركان العامة ، ثم مدرسة الموسيقى العسكرية فى العام التالى ، ثم مدرسة الهندسة عام ١٨٣٤ .

وكان قد اتسع الجيش الوطنى فى عهد محمد على ، اتساعًا كبيرًا بلغ تعداده فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ١٨٠ ألف جندى نظامى ، فضلاً عن وحدات غير نظامية بلغ تعدادها نحو ٤٠ ألف شخص . واستكمالاً لهذه الطموحات لجيش مصر الوطنى ، قرر محمد على إنشاء أسطول بحرى جديد بعد تحطم الأسطول القديم فى معركة « نافارين » البحرية ، التى دارت سنة ١٨٢٧ بين الأسطولين المصرى والتركى من ناحية ، وأساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا من ناحية أخرى ، ودارت المعركة أمام ساحل نافارين .

اقتضى إنشاء الأسطول البحرى المصرى ، تشييد ترسانة الإسكندرية لبناء السفن ، وهيأ محمد على لها الكوادر الوطنية من العمال المهرة لتحل محل العمال الأجانب الذين عملوا فيها فى بادئ الأمر ، وبلغ عدد العمال المصريين حوالى ثمانية آلاف عامل بهروا العالم بأعمالهم فى بناء السفن ، فى الوقت الذى استحدث فيه محمد على المدرسة البحرية العسكرية لإعداد كوادر القيادات الوطنية للأسطول البحرى .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٠)

نوروضياء (*)
فى صفحات الماضى
(٢)

على الصعيد الاقتصادى

وعلى الصعيد الاقتصادى ، حاول محمد على القيام بثورة صناعية إلى جانب الجيش الوطنى ، فشيد العديد من المصانع والمعامل لسد حاجة الجيش من العتاد والمؤن ، كمصنع صب الحديد والمعادن ، والمعامل الثلاثة لصناعة الأسلحة على طراز المصانع الفرنسية ، ومصنعًا للبارود ، هذا إلى مصانع الأقمشة وفتل الحبال ، ومصانع النسيج والطرابيش والزجاج والدباغة والورق والمواد الكيمائية ، والسكر ومنتجات الألبان .

استوعبت هذه المصانع عمالة بلغت نحو ٥٠ ألف عامل ، ومع أن العمل استلزم الإعلان فى مالطة فى أبريل ١٨١٤ عن طلب عمالة أجنبية من كافة التخصصات للعمل فى مصر ، إلاَّ أنه كان فى مخطط محمد على الاستغناء عن الصناعات الأجنبية ، ثم منافستها والحلول محلها فى أسواق الشرق الأدنى ، وقد كان هذا النشاط العريض ، مصدرًا لموقف عدائى أقدمت عليه القوى الاستعمارية تحسبًا لمخاطر الصناعة المصرية مستقبلاً على التجارة الأوروبية .

(*) المال من ٢٠١٤/٨/٢٧

ومع أن محمد على ، هذا الحاكم غير المصرى الأصل ، كان أميًّا تمامًا ، فإن اللافت أنه فى مشروعه الإصلاحى لمصر ، جعل أكبر اهتماماته نشر التعليم الحديث ، خصوصًا الحرفى والمهنى ، فأرسل عشرات الطلاب فى بعثات دراسية إلى فرنسا ، وإلى إنجلترا والنمسا وإيطاليا ، شملت تخصصات القانون والسياسة والطب والزراعة والكيمياء والهندسة المعمارية والطباعة والخط ، والهندسة العسكرية والمدفعية ، والميكانيكا ، وبناء السفن، وصناعة النسيج ، وغيرها . وبلغ مجموع هذه البعثات بين عامى ١٨١٣ و ١٨٤٧ ، ٣١٩ طالبًا ، عادوا تباعًا مؤهلين بزادٍ لعبوا بمقتضاه دورًا بارزًا فى تطور الحياة العلمية والثقافية فى مصر ، بما فى ذلك التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية المجانية .

وفى عام ١٨٢٢ ، افتتح محمد على « مطبعة بولاق » ، وهى أول دار للطباعة فى مصر ، وأعدت لتطبع باللغات العربية والفارسية والتركية ، وبفضلها أتيحت للمصريين نصوص مهمة من تراث الآداب والعلوم العربية ، وترجمات لأفضل الكتب الفرنسية والإنجليزية . كما أصدرت الحكومة فيما بعد جريدة « الوقائع المصرية » لنشر المراسيم والقرارات الحكومية ، وكذا الأخبار الداخلية والدولية ، فكانت هذه الجريدة التى عمل فيها فيما بعد الإمام محمد عبده والزعيم سعد زغلول ، أول تجربة صحفية مصرية . وكان من المشروعات التعليمية الثقافية اللافتة والمؤثرة ، مدرسة الألسن الشهيرة ، التى استعانت وقت إنشاء محمد على لها بمدرسين إيطاليين ، وكانت اللغة الإيطالية أول لغة أجنبية تدرس فى مصر، ثم استعيض عنها بالفرنسية ، والتى حملت معها أفكار فولتير وروسو

ومونتسكيو وغيرهم من مفكرى عصر التنوير والثورة الفرنسية ، فى الوقت الذى أتيح فيه لطلاب البعثات قراءة أمهات الكتب الفرنسية ومشاهدة تطور الحياة واصطراع الأفكار القديمة والحديثة فى أوروبا . وكان بين أمهات كتب الفكر التى تُرجمت إلى العربية « روح القوانين » لمونتسكيو ، وكتابه « تأملات فى أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » ، والعقد الاجتماعى لجان جاك روسو ، فضلاً عن الدستور الفرنسى الذى كان معمولاً به فى ذلك الوقت .

وكان محمد على ، أول حاكم على مصر يفصل بين علوم الدين ومركزها الأزهر الشريف ، وبين العلوم الطبيعية والعقلية ونهضت عليها المؤسسات التعليمية التى أنشأها وقد تبلور هذا الاتجاه بعد محمد على ، فأنشئت دار العلوم سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة القضاء الشرعى سنة ١٩٠٧ ، ثم الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ ، التى بدأت أولى بشائرها فى عهد محمد على كالمهندسخانة والمدرسة الطبية سنة ١٨٢٧ ، قبل أن تغلقا فى عهد الخديو محمد سعيد ، ثم بدأ يتوالى إنشاء كليات الجامعة المصرية ، وبدئ بالهندسة ، ثم بالحقوق التى كان اسمها فى البداية مدرسة الحقوق السلطانية ، ثم مدرسة الحقوق الملكية ، قبل أن تحمل مسمى كلية الحقوق وأخذت الجامعة فى البداية اسم « الجامعة المصرية » ، حيث اجتمعت جمعيتها العمومية الأولى فى ٣١ يناير ١٩٠٨ ، وتقرر فيها قبول الأمير ـ آنذاك ـ أحمد فؤاد لرياسة الجامعة ، ثم أعيد تسميتها لاحقًا ـ باسم جامعة فؤاد ، ثم باسم « جامعة القاهرة » بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ووعى محمد على ، ضرورة تكوين جهاز إدارى متطور للدولة ، يتماشى مع مشروع الإصلاح التحديثى الضخم ، وإذ كان هناك نقص ـ آنذاك ـ فى الخبرات الوطنية ، فقد استعان محمد على بخبراء أجانب ، وأنشأ جهازًا مركزيًّا للدولة ، واستحدث عددًا من الوزارات تحت اسم « نظارات » ـ على الطراز الأوروبى ، مع تحديد وظائف كل منها تحديدًا دقيقًا ، فصارت وزارة أو نظارة الحربية مسئولة عن شئون الجيش والأسطول ، ووزارة أو نظارة المالية مسئولة عن جباية الضرائب وما يتعلق بها ، ووزارة أو نظارة التجارة مسئولة عن شئون الاحتكارات والتجارة الخارجية ، ووزارة أو نظارة التعليم العام مسئولة عن فتح وتشغيل وإرسال الطلاب فى البعثات التعليمية للخارج ، كما أنشئت نظارة للخارجية وأخرى للداخلية ، وقسمت مصر إلى مناطق إدارية جديدة ، وتركت تجربة محمد على بصمات عميقة فى تطور المجتمع العربى الذى كان ولا يزال يتأثر بمصر .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٣)

نوروضياء (*)

فى صفحات الماضى

(٣)

من يراقب ويتأمل مشروع محمد على التحديثى ، يرى بوضوح أن « تنوير الأذهان » كان من أساسيات بناء مصر الحديثة ، ذلك أنه تنبه إلى أن تطوير بنية المجتمع لا يتأتى دون إيجاد قاعدة فكرية متنورة ، تساهم فى هذا التطور وتدفعه وتخصبه . وقد نقل الدكتور محمد كامل ضاهر ، فى كتابه الضافى عن كتاب ز.ل. ليفين « الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث » ، نقل رسالة كان إبراهيم باشا قد بعث بها عام ١٨٣٣ (فى ولاية والده) إلى السلطان محمود الثانى ، قال فيها : « إن محاولة النهضة لا تبدأ بتزويد الشعب بالكتينات أو البنطلونات الضيقة ، وبدلاً من البدء بالملابس ـ كان الأولى بالباب العالى أن يهتم **بتنوير الأذهان أولاً** » .

ولا شك أن البعثات التى أرسلها محمد على للخارج ، كانت مهتمة إلى جوار التعليم ، بتنوير الأذهان ، وكان الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى نموذجًا لهذا التنوير ، ومن المفارقات أنه لم يكن طالبًا فى البعثة ، وإنما كان واعظًا لها ، مهمته وعظ وإرشاد الطلبة إلى أحكام وتعاليم دينهم ، بيد أن روح الشيخ المتوثبة ، دفعته للإطلال والتأمل فى جوهر ـ لا قشور ـ الحضارة الغربية ، ودفعته لاستيعاب الفكر التنويرى الذى كان يسود أوروبا فى ذلك

(*) المال من ٢٠١٤/٨/٢٨

الأوان ، وكانت رحلة الشيخ إلى باريس ، نقطة تحول فى اتساع أفقه وأفكاره، والالتفات إلى عالم جديد صاغته الأفكار والإنجازات العلمية الحديثة ، وهو عالم تتوالد فيها مجددًا أفكار تتطور باستمرار بحثًا عن رفاهية الإنسان وسعادته .

لقد وقف الشيخ رفاعة الطهطاوى منبهرًا أمام المظاهر الحضارية التى شاهدها فى باريس والتى وصفها بأنها « المدينة البهية العامرة بسائر العلوم الحكيمة والفنون ، والعدل العجيب والإنصاف الغريب » .. كان رد فعل هذا الشيخ المعمم ، هو التركيز على ضرورة نقل العلوم التى بلغت فيها البلاد الإفرنجية أقصى مراتب البراعة إلى مصر ، وهى العلوم الرياضية والطبيعية ، وما وراء الطبيعة ، أصولها وفروعها ، ومعرفة العوامل التى قادت الأوروبيين إلى التفوق ، لأن مصر بأمسّ الحاجة إلى كسب ومعرفة هذه العلوم فى معركتها ضد الجهول والتخلف وتطلعها لبناء قوتها الذاتية .

وقد عكف الشيخ الطهطاوى منذ وصوله لباريس١٨٢٦ ، لا على مباهج ومسرات المدينة التى لا تنام ، وإنما على دراسة اللغة الفرنسية ليستطيع الإلمام بهذا الزاد الهائل الذى رآه مفتوحًا أمامه من العلوم والأفكار . ونجدته جديته فى دراسة اللغة الفرنسية ، فأتقنها وطالع بها تاريخ الشعوب والأمم القديمة ، والفلسفة اليونانية ، والجغرافيا ، والرياضيات ، والهندسة ، والآداب ، والمنطق ، والميثولوجيا ، وتعرف لأول مرة فى حياته ، على مؤلفات معظم مفكرى عصر التنوير ، أمثال : فولتير ، وجان جاك روسو ، وكوندياك ، ومونتسكيو وغيرهم ، فاستفاد كثيرًا بآرائهم ، وترجم بعضها إلى العربية ، ودرس مع طلاب البعثة ـ وإلى جانب مهمته الوعظية ـ

علوم الحرب والهندسة والمعادن والقانون ، وتكونت لديه ثقافة موسوعية كانت زادًا لمؤلفاته وترجماته المتنوعة ، ولعطائه الخصب للحياة فى مصر .

اشتهر الطهطاوى بين عامة المثقفين ، بكتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، وتحدث عنه كثيرون ربما دون أن يقرأوه ، اكتفاءً بما قرأوه عنه . وربما وجد المنصرفون عن قراءته عذرهم فى أن كثيرًا من مفرداته مكتوب بلغة ولهجة زمانه .. وواقع الأمر أن هذا الكتاب يشكل أول نافذة أطل منها العقل العربى على الحضارة الغربية الحديثة ، وهو أول كتاب عربى يعرف بالفكر الليبرالى من زاويتيه النظرية والتطبيقية ، إلى جانب عرضه لنظم الحكم الدستورية فى أوروبا ، وكيفية تشكيل وتغيير بناء الحكم وسلطة الحاكم ، بدستور يحدد مركز الحاكم ودوره فى السلطة ، وما له وما للمواطنين وعليه وعليهم من حقوق وواجبات . وقد جاءت ترجمة الدستور الفرنسى السائد آنذاك فى إطار هذا السياق الذى عنى بإطلال مصر والمصريين على الفكر الغربى الحديث .

وقيل إن الطهطاوى بدأ كتابه تخليص الإبريز أثناء وجوده فى باريس ، واستكمله بعد عودته إلى مصر ، ونشره فيها عام ١٨٣٤ بتشجيع من محمد على ، وتضمنت فصول الكتاب مشاهدات الشيخ وانطباعاته أثناء مرافقته البعثة ومتابعته نشاطاتها منذ أبحرت من الإسكندرية عام ١٨٢٦ إلى مرسيليا فباريس ، وحتى عودتها إلى مصر عام ١٨٣١ . وفى هذه الفترة عايش الطهطاوى أحداثًا سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة ، ذكر بعضها ـ مثل ثورة ١٨٣٠ ـ وعلق عليها ، ومثل استيلاء فرنسا على الجزائر ، ونهضة البورجوازيات الأوروبية ، وبدايات الثورة الصناعية ، والحركات القومية

فى أوروبا وما صاحبها من التطور الرأسمالى ومظاهره الاستعمارية . ويبدو من الكتاب أن الطهطاوى استوعب هذا كله ، مثلما استوعب أفكارًا وجانبًا من مؤلفات كبار المفكرين ، وما كانت تموج به مؤسسات باريس وجمعياتها العلمية والثقافية ، فوضع ما استوعبه من مظاهر الحضارة والتقدم والعمران، فى كتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، على أن هذا الكتاب ليس كل ما وضعه استفادةً من تجربته ، وإن كان أشهر كتبه ، فقد وضع أيضًا « مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية » وهو من أوائل الكتب العربية فى القومية الاجتماعية والتثقيف السياسى الذى اعتبره الطهطاوى ضرورة كالتثقيف القرآنى ، ووضع أيضًا « المرشد الأمين فى تربية البنات والبنين » ، وهو أول كتاب جاد فى تطوير المجتمع وحفظ ورعاية فضائله .

ويخطئ من يظن أن الطهطاوى انسلخ من الوفاء بواجبه الدينى ، فقد ظل وفيًّا لهذا المجال ، معطاءً فيه ، وقد أفدت شخصيًّا من كتابه عن الرسول ﷺ فى تصنيفى المجلدات الستة لمطول « السيرة النبوية فى رحاب التنزيل » ، وإنما ضرب الشيخ المثل العملى على أنه لا تعارض بين الدين والعلم ، بل إن الإسلام يحض على تحصيل العلم وإعمال الفكر ، وهو ما حدا بالعقاد لأن يؤلف كتابًا ضافيًا موضوعه « التفكير فريضة إسلامية » . ثم لم يكتف هذا الشيخ الرائد بما كتبه وصنفه ، بل أعطى عناية جمة ، بنفسه ومن خلال من شجعهم وهيأ لهم الظروف ، على ترجمة الأعمال الفكرية الكبرى إلى العربية .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٣)

نوروضياء (*) فى صفحات الماضى (٤)

لم يكتف الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى بالتأليف ، فحرص على الترجمة ما استطاع .. تناولت ترجماته تاريخ قدماء المصريين ، والقانون المدنى الفرنسى والقانون التجارى الفرنسى ، ووثيقة حقوق الإنسان ، وكتابًا عن قدماء الفلاسفة الإغريق ، وكتاب « روح القوانين » لمونتسكيو ، وكذا كتابه « تأملات فى أسباب عظمة الرومان و انحطاطهم » ، وهو كتاب يعرض لأسباب أفول نجم الرومان مثلما يعرض لأسباب بزوغ نجمهم ، والعقد الاجتماعى للفيلسوف الكاتب الفرنسى جان جاك روسو ، والدستور الفرنسى السارى وقتئذ ، ونبذ عن كل من بطرس الأكبر ، والإسكندر المقدونى ، وشارل الثانى عشر ، والإمبراطور شارل الخامس.. إلى غير ذلك من الترجمات التى نهض بها بنفسه ، أو أشرف عليها فى مدرسة الألسن التى أنشأها محمد على ، واستهدفت ـ ولا تزال ـ إعداد مترجمين ضليعين فى اللغة العربية وفى اللغات الأجنبية ، فلا غناء للمترجم عن الإلمام المتمكن باللغة التى يترجم منها وباللغة التى يترجم إليها .

فى سنة ١٨٤١ ، ألحق بمدرسة الألسن قلمًا للترجمة نهض على الترجمة العلمية المتخصصة ، وَعَبَّر اهتمام الطهطاوى بالترجمة ، عن رؤية متفطنة

(*) المال من ٢٠١٤/٩/١

لأهمية الإلمام بأفكار وثقافات وحضارات الإنسانية ، وبأهمية ذلك للتنوير ولدفع حركة الفكر والثقافة فى مصر .. وقد صار تاريخ مدرسة الألسن ، وما أنجزه الطهطاوى فيها ، من أعظم منجزات هذه الحقبة ، وأوفرها سهمًا فى التأثير على الحياة المعرفية فى مصر .. واستمر الطهطاوى قائمًا على هذه المهمة المتفطنة البصيرة ، حينما أصبح مشرفًا على « الوقائع المصرية » فى ثوبها الجديد ، فصارت أصولها باللغة العربية بدلاً من التركية ، وضمنها لأول مرة مقالات صحفية سياسية ، وأخبار الأحداث المحلية والدولية ، الأمر الذى أسهم فى خلق الوعى السياسى لدى المصريين .

وينقل الدكتور محمد كامل ضاهر ، فى كتابه القيم ، الكلمات التى ودع بها « جومار » E.F. Jomard طلاب البعثة المصرية ومعهم الطهطاوى فى الحفل الذى أقيم للناجحين فى ٤ يوليو ١٨٢٨ ، فقال لهم :

« إنكم منتدبون **لتجديد** وطنكم الذى سيكون **سببًا فى تمدين الشرق** بأسره .. أمامكم مناهل المعرفة ، فاغترفوا منها بكلتا يديكم ، وهنا قبسه المضىء بأنواره أمام أعينكم ، فاقتبسوا من فرنسا **نور العقل** الذى دفع أوروبا، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التى ازدان بها عدة قرون فى الأزمان الماضية . فمصر التى تنوبون عنها ستسترد بكم خواصها الأصلية ، وفرنسا بتعليمكم تفى بما عليها من الدين الذى للشرق على الغرب كله » .

وأنت تستطيع حين تراجع هذه الكلمات التى أورد الأمير عمر طوسون نصها الكامل فى كتابه « البعثات العلمية فى عهدى عباس الأول وسعيد » المطبوع بالإسكندرية سنة ١٩٣٤ ، وحين تتأمل فى حياة وإنجازات رفاعة الطهطاوى ، أن ترى كيف جمع هذا الشيخ بين الأصالة والمعاصرة ، فلم

ينسلخ من دينه ، وظل على اعتناقه له والوفاء بحقه وكافة التزاماته ، وفهم منه أن العلم أساسه والتفكير قوامه ، فانفتح بلا عُقَد ، على مناهل النور والضياء ، واغترف منها ما رأى أن وطنه فى حاجة إليه للتقدم إلى حضارة العصر ونظمه الثقافية والسياسية والاقتصادية ، دون ما مركبات نقص ، طالما يملك الإنسان عقله ويلتزم إخلاصه لوطنه وشعبه .

ولقد كان لعطاء الطهطاوى ، الفضل فى نشأة جيل من المثقفين فى مصر كتب عنه الصديق بهاء طاهر كتابًا بعنوان « أبناء رفاعة ـ الثقافة والحرية » ، وهو جيل امتلك فيضًا من الأفكار والاتجاهات الإصلاحية ، ممزوجة بحب الوطن والتغنى بأمجاد ماضيه الذى كان ، والتطلع إلى حاضر يعيد الالتحام به .

عاش الطهطاوى بعد محمد على الذى توفى ١٨٤٩ ، وكابد النكسة التى صنعها حفيده عباس باشا ، وشُرِّد فيها الطهطاوى ضمن من شُرِّدوا من دعاة التحديث ، ففصل عن دوره التنويرى فى مدرسة الألسن وقلم الترجمة وعن « الوقائع المصرية » ، وعُيِّن سنة ١٨٥٠ ناظرًا لمدرسة ابتدائية بالسودان ، ولم يُرَدّ إليه الاعتبار ، ولم تستأنف الحياة الثقافية نشاطها ، إلاَّ بعد تولى سعيد باشا فى يوليو ١٨٥٤ .

على أن الطهطاوى شفَّ عن معدنه فى سنوات التغريب ، فترجم خلالها كتاب « مواقع الأفلاك فى وقائع تلماك » الذى كان قد وضعه « فنلون » المطران الفرنسى لتثقيف تلميذه ـ على سنن ذلك العصر ـ الدوق « دو بورجون » ، وضمنه كثيرًا من أفكاره السياسية التى تنتقد سلطات الملوك الاستبدادية ، وأساليب الحكم التى تطغى على الشعوب . وقد وجدها الطهطاوى فرصة للإسقاط والنقد المغلف لحكم عباس باشا واستبداده

وجهله ، ففى إحدى صفحات الكتاب ـ فيما نقله الدكتور ضاهر ، يقول : « سعيد هو الشعب الذى يقوده ملك حكيم .. أحبوا شعوبكم كأولادكم . إن الملوك الذين لا يهمهم سوى أن يرهبهم الناس ، فيستعبدون رعاياهم بجعلهم أكثر خضوعًا ، إنما هم وباء الجنس البشرى!»

تجلى حماس الطهطاوى فى قصائد نظمها فصارت أناشيد عسكرية تمدح مصر وجنودها وجيشها ، وسلاح مصانعها .. وحفلت كتاباته النثرية بحب الوطن والإعجاب بماضيه والأمل بمستقبله . وامتدت أنشطته إلى الفكر السياسى ـ الذى تأثر بمبادئ الثورة الفرنسية التى غيرت وجه العالم، فنبه فى إطار قضية السلطات فى الدولة الحديثة ، إلى أن الأمة فيها هى مصدر السلطات ، وأن السلطة محكومة بمبدأ الخضوع للقوانين ، فيما ارتآه الطهطاوى موازيًا لمبدأ أساسى فى الإسلام هو خضوع الحاكم للأحكام الشرعية ، على خلاف الرأى القائل بأن الإسلام لا تقييد فيه لسلطة الحاكم ، ومؤكدًا أن الدساتير الحديثة التى تقيد سلطة الحكم والحاكم والحكومة ، لا تتعارض مع روح الإسلام .

أما حقوق الإنسان ، فقد استكمل عموميّاتها المطروحة فى « تخليص الإبريز » ، وركز عليها فى كتابيه « مناهج الألباب » و« المرشد الأمين » مطلقًا عليها تعبير « الحقوق المدنية » ، يتصدرها حق المساواة أمام القانون ، وبغير تمييز للمكانة الاجتماعية أو الطبقية أو الانتماء الدينى والحق فى الحرية، التى لا يجوز للسلطة الحاكمة الانتقاص منها إلاَّ ما أجازه القانون لحماية النظام العام .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٤)

نوروضياء (*)
فى صفحات الماضى
(٥)

اعتنق رفاعة الطهطاوى ، من قرابة قرنين ، أن الحرية التامة فيما أسماه « الجمعية التأسيسية » أى المجتمع الإنسانى ، هى أعظم الحقوق الواجب كفالتها للمواطنين ، وأن الحرية الشخصية التى أطلق عليها بتعبيرات زمانه « رخصة العمل المباح من دون مانع ولا معارض ولا محظور » ــ هى حق طبيعى لكل مواطن ، فكل مواطن فى « المملكة » مرخص له أن يتمتع بجميع « مباحات المملكة » ، والتضييق عليه فيما يجوز له ـ بدون حق ـ هو حرمان له من حقه ، واعتراضه « سلب » لحق تمتعه فى المباح ، ويشكل تعديًا مخالفًا لأحكام وطنه .

وعدَّد الطهطاوى أنواع الحريات ، وتحدث عن كل منها .. حرية المعتقد الدينى ، وحرية الرأى ، والحرية السياسية ، وحرية التملك ، وحرية التجارة.. وأورد حديثه عنها فى مجال ترجمته للدستور الفرنسى ، جاعلاً ترجمته فرصة للتعليق عليه والتأثر بمبادئه .

فالحرية الدينية تعنى حرية العقيدة والرأى والمذهب لا شرط عليه إلاَّ عدم الخروج عن أصل الدين ، وحرية الرأى طريق للتفاعل الفكرى والتقدم العمرانى ، لأنها « تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر

(*) المال من ٢٠١٤/٩/٢

ما يخطر بباله مما لا يضر غيره .. » ، وعدم الإضرار بالغير فى ممارسة الحقوق، هو ما نعرفه اليوم بالتقابل بين الحقوق والواجبات ، وبأن ممارسة الحق ليست تكئة ولا ذريعة للتعدى على الحقوق الدستورية للآخرين . وتلمح فى ترجمته وتعقيبه على المادتين التاسعة والعاشرة للدستور الفرنسى ، تبنيه لحرمة الملكية الخاصة بتعبير عصرنا ، وحمايتها من المصادرة التعسفية ، التى اصطلحنا الآن ـ ضمانًا لها ـ ألاّ تكون إلاّ بحكم قضائى . وقد تبنى الطهطاوى هذا الحق فيما كتبه فى مؤلفاته ، وأطلق عليه « الحرية السياسية » وشرحها بأنها « تأمين الدولة لكل أحد من أهاليها فى أملاكه الشرعية المرعية وإجراء حريته الطبيعية بدون أن تتعدى عليه فى شىء منها ، فبهذا يباح لكل فرد أن يتصرف فيما يملكه جميع التصرفات الشرعية ـ أى المشروعة ـ فكأن الحكومة بهذا قد ضمنت للإنسان أن يسعد فيها ما دام متجنبًا الإضرار بإخوانه » .

و مع تفطنه للحدود التى تتوازن وتتقابل بها الحريات للجميع ، بحيث لا تكون ذريعة للتغول أو التعدى على حقوق الآخرين ، فإنه قد مد شجرة حقوق الإنسان المدنية ، فى كتابه « مناهج الألباب » إلى حريات أخرى ، كحرية التنقل ، وحرية العمل أو النشاط الاقتصادى التى أولاها عناية خاصة . فالعمل عنده هو العنصر الأساسى فى الإنتاج ، الذى يخصب الأرض ، ويستغل قوى الطبيعة الموجودة فى الكون ويحولها إلى قيمة اقتصادية وصناعية وبالتالى إلى ثروة وقوة . لافتًا إلى أن كل ما أحرزه الإنسان من تقدم راجع إلى « جودة الصناعة وتقدم المهارة والبراعة ، ومعرفة الانتفاع بتلك القوى الطبيعية التى بثتها فى الكون الحكمة الإلهية».

وفى تيقظ مبكر لمخاطر التواكل والفهم الخاطئ لمعنى الزهد والقناعة، ذم الطهطاوى وانتقد الأقاصيص التى تمدح القناعة ، وتوصى بالزهد ، كما رفض فى الوقت نفسه جمع الثروة لمجرد الجمع دون استغلالها فى الدورة الاقتصادية للمجتمع . واستخدم أحيانًا مصطلح « المنافع العمومية » للتعبير عن الإنتاج الصناعى الذى يعنى التقدم فى البراعة والمهارة .

وفى كتابه « مناهج الألباب » فيما لفت إليه الدكتور ضاهر ومحمود فهمى حجازى بكتابه « أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى » ، عرض الطهطاوى لنظرية الدولة الحديثة بعد أن تتبع ظهورها فى التاريخ الاقتصادى لأوروبا أثناء فترة التحول إلى العصر الحديث ، وركز على أهم واجبات الدولة فى المجال الاقتصادى ، مثل إتاحة الحرية الاقتصادية ، وتوجيه الإنفاق إلى المشروعات العامة ، وتنظيم التعامل الاقتصادى بقوانين حديثة ، وتشجيع التجارة الخارجية .

أطلق الطهطاوى على الحرية الاقتصادية مصطلح « حرية الفلاحة والتجارة والصناعة » ، واعتبر هذه الحرية أعظم الحريات فى المملكة المتمدنة، أى فى الدولة الحديثة وفق تعبير عصرنا ، ولفت إلى أن هذه الحرية من أعظم « المنافع العمومية » ، وعندما تعرض للمشروعات ذات النفع العام ، دعا الدولة إلى تخصيص بعض الأوقاف لتنفيذ المشروعات الاجتماعية كمستشفيات الفقراء ، ودور العجزة ، ورعاية اللقطاء من الأطفال ، ودور للعميان والمرضى العقليين وذوى العاهات ـ كما دعا إلى تكوين الجمعيات الخيرية ذات النفع العام لتأمين نفقات هذه المشروعات ، ووجه إلى أن من واجب الدولة أن تضع تشريعات حديثة للتعامل التجارى،

لافتًا إلى أن ذلك يعد امتدادًا لما قام به فقهاء المسلمين فى هذا المجال ، وأن على الدولة أيضًا أن تشجع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى ، لما تسهم به فى ازدهار الاقتصاد الوطنى ونموّه .

وتفطن الطهطاوى إلى أهمية الاعتبارات الاجتماعية ، وضرورة التغير الاجتماعى فى مصر والبلاد الإسلامية ، ليتماشى مع التطور الحضارى الحديث . وقد فهم التقدم بمعناه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، لافتًا إلى أن التطور الحضارى يكون على وجهين : تقدم مادى ، وآخر فكرى ومعنوى ، وهما فى نظره متكاملان . قصد بالتقدم أو « التمدن المادى » التقدم فى المنافع العمومية كالزراعة والصناعة والتجارة ، أما التمدن أو التقدم المعنوى » فهو « التمدن فى الأخلاق ، والعوائد (العادات) ، والآداب » .

و ميز الطهطاوى بين السطحية والجوهر فى معنى التقدم ، فالتمدن ليس فى زينة الملابس والمظاهر ، وإنما بالجوهر الذى عبر عنه « بالمنفعة الحقيقية » وبأنه المعنى المقصود بالتطور الحضارى .

و حمل الطهطاوى ـ كما ألمحنا ـ على من يرون الزهد فى الانعزال وعدم مخالطة الناس ، أو ملازمة المغارات فى الجبال ، أو سياحة « الدروشة » فى البلاد . فمثل هذا السلوك لا يقيم حضارة ، بل يهدر الطاقات الإنسانية الكامنة فى الفرد ، والله تعالى لا يحب الرجل البطال .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٥)

نوروضياء (*)
فى صفحات الماضى
(٦)

واقع الحال أن الإطلال على عالم رفاعة الطهطاوى ، معين لا ينضب . الفرد عنده ليس الرجل دون المرأة ، فقد استرعى انتباهه فى باريس ، الدور الكائن للمرأة فى المجتمع ، والفروق الضخمة بين مكانها ودورها هناك ، وبين وضعها فى الشرق . فسجل فى « تخليص الإبريز » مجموعة من الحقائق والملاحظات حول المرأة الفرنسية ، بينما تناول فى «المرشد الأمين » دور المرأة بصفة عامة ، ثم واجبات المرأة الشرقية لتكون عضوًا عاملاً فى المجتمع إلى جانب الرجل ، فلم يحصرها فى الزوجة والأم وربة المنزل ، بل ارتأى أنه يمكنها ـ عند اقتضاء الحال ـ أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال . وحين ننظر لما كان سائدًا فى زمن الطهطاوى ، لا نأخذ عليه عبارة « عند اقتضاء الحال » فقد كان يوقظ عقولاً طال سباتها ، ويواجه عادات متجذرة مستحكمة ، بل نعتبر دعوته لدور المرأة ، دعوة جريئة بمقياس زمانها ، لم يعرفها المجتمع العربى أو الإسلامى من قبل ، إذ كانت المرأة ، وبرغم إنصاف القرآن والإسلام لها ، حبيسة لمفاهيم متحجرة لا تنتمى حقيقة للدين ، وإنما إلى سطوة الذكورة ، وإلى

(*) المال من ٢٠١٤/٩/٣

تيبس التقاليد ، حتى اعتبر بقاء المرأة فى الدار صونًا لعفتها وحفظًا لأخلاقها، بقالة إن خروجها للحياة يعرضها للمخاطر والمضايقات .

كان من جرأة الطهطاوى ، وشجاعته فى التنوير ، أن اعتبر « بطالة » المرأة « مذمة عظيمة » . فالعمل يصونها ولا يعرضها ، ويقربها من الفضيلة ولا يبعدها عنها ، ويمكنها من أداء واجبها فى بناء المجتمع ، بعد تزويدها الواجب بالتربية والتعليم . فهذا التعليم يحقق التجانس فى الزواج ، وحسن تربية الأولاد ، والإسهام فى العمل أسوة بالرجال ، أما المرأة الجاهلة ، والعاطلة ، فتعيش عيشة الخمول « أسيرة مستعبدة استعبادًا معنويًا » !

ومن قبل صياغة مبدأ المواطنة بقرابة قرنين من الزمان ، تفطن إليه رفاعة الطهطاوى ، ودعا إليه بمصطلحات عصره ، فتبنى أن وضع أهل الذمة يقوم على مبدأين أساسيين : **الأول** : حرية العقيدة ، **والثانى** : ضرورة التعامل بين كل أبناء الوطن فى إطار المساواة وسيادة القانون . وأن كل نقض لأى من هذين المبدأين الأساسيين يشكل نقضًا لمسئولية الدولة الإسلامية والعهود التى عليها فى حماية أهل الذمة . وقد حاول الطهطاوى، وهو يحادث عصره وما ران عليه فى مصر ، أن يجمع فى تناوله لهذه القضية بين الناحية الإسلامية رائيًا أنها تعززه من الناحية الشرعية ، وبين الناحية الوطنية ـ فنقل عن فقهاء المسلمين قولهم إن « أهل الذمة فى المعاملات كالمسلمين » ، وأن ظلم الذمى محرم كظلم المسلم ، هذا إلى أن اعتبارات الأخوة الوطنية تفرض ذلك ، لأن أخوة الوطن لها حقوق . ثم تصدى لمفاهيم مغلوطة لدى البعض فى زمانه ، فأجاز المخالطة وطيب العشرة بين المسلمين وأهل

الكتاب، منبهًا إلى أن المحظور هو فقط الموالاة فى الدين ، لافتًا إلى حل الزواج من الكتابية ، وولاية العقد له من وليها ، مما اعتبره الطهطاوى أصلاً من أصول التربية السليمة التى تهيئ العقول لأفكار هى من صميم الإسلام وليست خروجًا عنه ، ومن ثم دارت بحوث الطهطاوى حول أربعة موضوعات ، تجسد عقلانيته ، ومفاهيمه التقدمية ، حتى فى المجال الدينى ، وهى : ضرورة التربية ، التعليم العام للبنين والبنات ، أهمية التربية الدينية ، أهمية التربية السياسية .

و التربية كانت عند الطهطاوى ، ضرورة عامة للبشر، فقد وهبهم الله العقل للتعليم ، ولاكتساب المهارات والخبرات ، والتقلب على صعوبات الحياة ، واستثمار الطبيعة ، والاستفادة من الكائنات الأخرى لخدمتهم .

وتلعب اللغة دورًا مهمًا فى جانب العقل فى تكوين المجتمعات الحضارة، فهذه الحضارة هى حصاد التعامل بين الأفراد على نحو يؤدى إلى تطوير الأفكار وتناقلها ، واكتساب الخبرات ، وثراء المعارف . ومن ثم امتد حديث الطهطاوى من التربية إلى التعليم الذى اعتبره جزءًا من التربية، امتد للذكور وللإناث على حد سواء ، وعلى ثلاث مراحل ، الأولى أو الابتدائى ، ثم الثانوى التجهيزى ، ثم التعليم الكامل الانتهائى .

فَصَّلَ الطهطاوى هذه المراحل الثلاث التى تشرف الدولة عليها ، ومواد الدراسة فى كل منها ، وشرط أن تعم المرحلة الأولى جميع أفراد الشعب فقيرهم وغنيهم ، وتراعى الدولة فى المرحلة الثانوية التجهيزية

تقسيم الطلاب إلى مجموعتين وفقًا لاستعداداتهم ، إحداهما للتعليم الثانوى، والأخرى للتدريب المهنى ، والمواد الواجب تدريسها فى كل منهما .

ونحن حين نطل على هذا المعين ، نجد أنه منبع مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية الذى تبناه أولاد وأحفاد الطهطاوى ، والدعوة إلى تحرير المرأة التى نهض لها قاسم أمين (١٨٦٣ ـ ١٩٠٨م) فى كتابيه تحرير المرأة ، والمرأة الجديدة ، والدكتور طه حسين (١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م) فى دعوته لمجانية التعليم، والأساس الذى استمد منه رجال التعليم أسس وبرامج التعليم ، وترى كيف سبق هذا الشيخ المعمم عصره ، ونهض برسالة تنويرية تنوعت معطياتها ، فى شتى المجالات ، والتى امتدت إلى ضرورة إصلاح الأزهر ، والذى كان قبل عصور الانحطاط معقلاً علميًّا من معاقل الحضارة الإسلامية ، وكانت تدرس فيه علوم الطبيعة والطب والرياضة والهندسة والفلك ، ومساحة الأشكال ، وعلم المواليد والمعادن ، ونبغ فيه مشايخ مشهود لهم كالشيخ أحمد الدمنهورى (١٦٨٩ ـ ١٧٦٧ م) الذى تولى مشيخة الأزهر وعرف بثقافته الواسعة ، والشيخ عثمان الوردانى الفلكى (١٧٦٨م) صاحب السلك القويم فى معرفة التقويم ، والشيخ حسن العطار (١٧٦٦ـ١٨٥٢م) الذى تولى مشيخة الأزهر وكان صاحب فكر تنويرى لا زال معدودًا حتى اليوم ، إذ لم يكتف هؤلاء بعلوم اللغة والفقه ، وتلخيص المتون أو شرحها ، بل تجاوزوها إلى دراسة العلوم الرياضية والطبيعية كما كانت معروفة فى أيامهم ، وهى موضوعات برع فيها العرب، وقدموا دراسات قيمة فى فروعها ، الأمر الذى يجب ـ فيما رأى الطهطاوى ـ أن يمتد إليه إصلاح وتطوير الأزهر .

إن الحديث عن رفاعة الطهطاوى حديث عن دنيا بأسرها رعاها هذا الشيخ الذى سبق عصره ، والحديث عنه لا ينفد معينه ، وإنما أردت بهذه السطور أن أستدعى الحاضر ، حاضر الحكم ، وحاضر المتشحين بالإسلام، للإطلال على ما قدمه حاكم لمصر من قرنين من الزمان مع أنه لم يكن من أصل مصرى ، وما اضطلع به شيخ معمم من شيوخ الإسلام ، أتيح له أن يطلع على حضارة متقدمة فى عصره ، فاغترف منها بفهم ووعى، وفتح نوافذ الحرية لمصر والمصريين ، وقاد حركة تنويرية لا تزال موجاتها تترى ، فتحت الآفاق ، وكانت ولا تزال الحماية الحقيقية لمصر من الخفافيش وطيور الظلام .

* * *